ويقدر مصدر عربي قيمة الواردات الى فلسطين خلال الفترة ١٩٢١ـ١٩٢٥ بنحو ٢١ر٤٥٣ر٠٧٩ جنيها استرلينيا ، والصادرات خلال نفس الفترة ٤ر٨٣٠ر٤٨٥ جنيها ٠ وبذلك يكون العجز في الميزان التجاري ١٦ر٦٠٤ر٥٦٤ جنيها استرلينيا ٠ (٣٧)

واستمر العجز في الميزان التجاري ، فكانت قيمة الواردات ٦ر٧٧٠ر٨١٨ جنيها استرلينيا في عام ١٩٢٦ مقابل ٦ر١٨٤ر٤٥٤ جنيها في العام التالي ، بينما كانت قيمة الصادرات ١ر٤٨٧ر٢٠٧ جنيها استرلينيا في عام ١٩٢٦ مقابل ١ر٨٩٩ر٧٥٩ جنيها في العام التالي ٠ (٣٨)

وتسجل الارقام التالية ارتفاع قيمة الواردات على قيمة الصادرات خلال الفترة ١٩٢٩ـ١٩٣٤ : (٣٩)

السنة	الواردات بالجنيه الفلسطيني	الصادرات بالجنيه الفلسطيني
١٩٢٩	٧ر١٦٦ر٥٩٣	١ر٦٥٤ر٢٦٢
١٩٣٠	٦ر٩٨٥ر٢٥٨	١ر٨٩٦ر٠٩٥
١٩٣١	٥ر٩٤٠ر٠٠٠	١ر٥٧٢ر٠٦١
١٩٣٢	٧ر٧٦٨ر٩٢٠	٢ر٣٨١ر٤٩١
١٩٣٣	١١ر١٢٣ر٤٨٩	٢ر٥٩١ر٦١٧
١٩٣٤	١٥ر١٥٢ر٧٨١	٢ر٢١٧ر٥٦٢

ويلاحظ من تلك الارقام ارتفاع ملحوظ في قيمة الواردات ابتداء من عام ١٩٣٢ ، ويرجع ذلك الى ان اليهود الالمان المهاجرين الى فلسطين لجأوا الى نقل اموالهم في شكل بضائع وسلع تجارية ، بعد أن رفضت الحكومة الالمانية مبدأ نقل اموال الرعايا الالمان ، وقد ساعدت الحكومة البريطانية في الوصول الى اتفاق مع السلطات الالمانية ينظم نقل البضائع الممكن تسويقها عن طريق الاستهلاك المحلي في فلسطين ، كما أصدرت تعليماتها الى حكومة فلسطين باعفاء البضائع الالمانية من الرسوم الجمركية حتى لا يتأثر المهاجر الالماني ماليا ، كما تخصصت شركات يهودية معينة في تنظيم نقل تلك البضائع باشراف الوكالة اليهودية والمجلس المركزي لتوطين اليهود الالمان ٠ (٤٠)

وتسجل نفس الارقام ارتفاعا في قيمة الصادرات من فلسطين ، برغم الازمة المالية العالمية ، مما يوضح ان وسائل الانتاج اليهودية في المجالات الزراعية بدأت تحقق فائضا انتاجيا قابلا للتصدير بعد الوفاء باحتياجات السوق المحلية ، وبعد انتهاء عشرة اعوام من ممارسة الوكالة اليهودية نشاطها في فلسطين ٠ كما يلاحظ ان قسما كبيرا من الصادرات كان من المنتج